PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(11): 2479-2494

ISSN: 1553-6939

The problem of social diversity in state-building contexts - nation: conceptual approaches – theory

Soumia Badoud[1]

[1]Professor Lecturer B, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3. Ibrahim Sultan Chipot, Research and Political Studies Laboratory, University of Algiers 3 (Algeria).

The E-mail Author: Soumia.badoud2015@gmail.com

Received: 06/2024 **Published: 11/2024**

Abstract

This study addresses the issue of social diversity within the contexts of state-nation building: Conceptual and theoretical approaches. The significance of this topic lies in its treatment of one of the most important and complex issues in the process of state building and stability, as it relates to aspects that affect the cohesion and stability of both society and the state. The main objective of this study is to understand the theoretical foundations of state-nation building through the analysis of classical and contemporary theories that discuss the concept of state-nation building. The study concludes with key findings centered around the idea that most of the theories and concepts that address the issue of state-nation building in the context of social diversity highlight a distinction between those theories. Whether from a theoretical or practical perspective, there is no model theory that analyzes the issue of social diversity in the process of state-nation building. Different formulas emerge from varying social conditions and aim to achieve different political and strategic objectives.

Keywords: Social Diversity, State-Nation, State Building, Theories of State Building.

إشكالية التنوع الاجتماعي في سياقات بناء الدولة – الأمة: مقاربات مفاهيمية ـ نظرية

بادود سمية[1]

[1]أستاذ محاضر ب، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 – إبراهيم سلطان شيبوط، مخبر البحوث والدراسات السياسة، جامعة الجزائر 3 (الجزائر).

ملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية التنوع الاجتماعي في سياقات بناء الدولة – الأمة : مقاربات مفاهيمية – نظرية، وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج أحد أهم وأعقد المواضيع في عملية بناء الدولة واستقرارها لأنه يتعلق بجوانب تمس تماسك المجتمع والدولة واستقرارهما، وتمحور هدف هذه الدراسة على فهم الأسس النظرية لبناء الدولة الأمة من خلال تحليل النظريات الكلاسيكية والمعاصرة التي تناولت مفهوم بناء الدولة - الأمة، ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى نتائج أساسية تتلخص حول فكرة أن أغلب النظريات والمفاهيم التي تناولت موضوع بناء الدولة – الأمة في ظل التنوع المجتمعي أنها هناك اختلافا بين تلك النظريات فمن الناحية

النظرية أو من الناحية الواقعية لا توجد صيغة نظرية نموذجية تحلل إشكالية التنوع المجتمعي في سياق عملية بناء الدولة – الأمة. إذ أن هناك صيغ مختلفة تنطلق من ظروف اجتماعية مختلفة، كما تسعى إلى تكريس أهداف مختلفة سياسية واستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاجتماعي، الدولة، الأمة، بناء الدولة، نظريات بناء الدولة.

مقدمة

تمثل العلاقة بين التركيبة الاجتماعية وشكل الوحدات السياسية علاقة قديمة في المجتمعات البشرية. إلا أنها أخذت أبعادا أكثر بروزا بعد نشأة الدولة الحديثة خلال القرن السابع عشر، حيث تعتبر هذه المحطة التي كانت السبب في الربط بين الأمة والدولة، حيث أصبح مفهوم الدولة – الأمة يحمل بعدين أساسيين أحدهما اجتماعي والآخر سياسي، حيث يشير المفهوم الاجتماعي إلى مصطلح الامة والذي يعكس الرابطة التي تربط الفرد مع أفراد آخرين في المجتمع متحدين إمّا في اللغة أو التاريخ أو الدين أو المصالح المشتركة، وتعتبر هذه الرابطة هي المشَكِّلَة للأمة. أمّا البعد السياسي فيمثل في الوحدة السياسية الخاصة بتلك الأمة.

غير أن مفهوم الدولة – الأمة عمل على تسييس التباينات الثقافية واللغوية للتعبير عن هوية الدولة وجعل من الدولة الوعاء السياسي والثقافي للأمة سعيا لتحقيق حالة من الانسجام بين الأمة والدولة، غير أن المتغير الاجتماعي قد يطرح إشكالية في سياق عملية بناء الدولة – الأمة إذا ما كان المجتمع يضم هويات مختلفة، رغم أن التمايزات الاجتماعية تعتبر صفة ملازمة للاجتماع البشري، فجلّ المجتمعات تقريبا تتشكل من جماعات متباينة في الانتماءات الدينية والمذهبية والإثنية، ولأنّ مسألة الانقسامات والاختلافات هي واقع يفرض نفسه على المجتمع، يتجه البحث إلى الآثار التي قد تنجم عنه فتهدد أمن الدولة والمجتمع واستقرارهما وهذا ما يفسر سبب الاختلاف الحاصل بين الباحثين حول إشكالية التنوع المجتمعي في نشوء الدول أو أثناء عملية بناء الدولة، وهذا التباين بين الدارسين يرجع إلى اختلاف تجارب بناء الدول والأمم، واختلاف أنماط تعامل كل منها مع هذه الانقسامات الاجتماعية لأن عملية بناء الدولة ـ الأمة لا تتم بمعزل عن واقع المجتمعات وظروفها.

الإشكالية

تثير عملية بناء الدولة ـ الأمة العديد من التساؤلات التي تتمحور حول الفاعلين الذين يقومون بهذه المهمة والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، والظروف والمحددات التي واجهتها وتواجهها أيضا، حيث أنّه لا توجد صيغة نموذجية أو واحدة لعملية بناء الدولة، إذ أن هناك صيغ مختلفة تتمايز بحسب ظروف المجتمعات خاصة في الدول التي تتشكل من تكوينات اجتماعية مختلفة ومتباينة خاصة من حيث الانتماء في الهوية وهنا قد تظهر المنافسة والصراع بين هذه الجمعات المتنوعة الأمر الذي قد يؤثر على استقرار الدولة، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الأطر النظرية التي حاولت إعطاء تفسير لنشأة ظاهرة الدولة – الأمة من جهة. ومن جهة أخرى ظهر نظريات حاولت تقديم صيغ معينة تمكن المجتمعات من بناء الدولة – الأمة.

ماهي أهم الأطر التحليلية والتفسيرية لنظريات بناء الدولة – الأمة في ظل التنوع الاجتماعي ؟

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة صيغت الفرضية التالية:

نظريات بناء الدولة – الأمة تمثل مجموعة من الأيديولوجيات الفكرية والفلسفية والسياسية التي رافقت المراحل التاريخية لبناء الدولة – الأمة، باعتبارها المنطلقات الفكرية لمجموعة من سياسات بناء الدولة من جهة وباعتبارها أدوات لتحليل أشكال العلاقات التي بين الدولة ومكوناتها الاجتماعية من جهة أخرى.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة:

لتحليل متغيرات الموضوع اعتمدت الدراسة على الاقترابات التالية:

الاقتراب البنائي الوظيفي: والذي ينظر للدولة ككائن بنيوي له وظائف محددة تساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويدرس كيفية عمل المؤسسات من أجل عملية بناء الدولة .

اقتراب التنمية السياسية: يعتبر المدخل الأساسي في دراسة بناء الدولة - الأمة لأنّه الاقتراب الذي أعطى أهم مفاهيم بناء الدولة بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى أنه الاقتراب الذي يتناول أزمات عملية بناء الدولة - الأمة لهذا فهو يعتبر الاقتراب الأمثل لدراسة بناء الدولة وما يتصل به من إشكاليات.

وبغرض التوسع في نقاش هذه الفرضية قسمت الدراسة إلى مبحثين تناول المبحث الاول موقع المتغير الاجتماعي في نظريات نشأة الدولة – الأمة من خلال التطرق إلى مفهوم التنوع الاجتماعي الاتجاهات النظرية المفسرة لنشأة الدولة – الأمة، والمرتكزات النظرية لبناء الدولة – الأمة، أما المبحث الثاني فتناول النظريات المعاصرة لبناء الدولة – الأمة، من خلال التطرق إلى مفهوم بناء الدولة – الأمة في نظرية التنمية السياسية، وأزمات بناء الدولة.

المبحث الأول: موقع المتغير الاجتماعي في نظريات نشأة الدولة – الأمة

يمثل التنوع الاجتماعي أحد أكثر الموضوعات التي تحظى باهتمام العديد من المفكرين والباحثين، حيث ظهرت العديد من المفاهيم المتصلة به في سياق أصبحت مفاهيم صراع الهويات والحضارات تحظى بالاهتمام من طرف العديد من الباحثين نظرا لما يلعبه منطق الهوية من دور في تأطير الأنساق العقائدية والثقافية والسياسية للمجتمع.

المطلب الأول: تعريف التنوع الاجتماعي

توجد في البحوث الاجتماعية الكثير من المفاهيم التي تستعمل كمرادفات رغم الاختلافات الجوهرية بينها، وفي هذا السياق تتعدد المفاهيم المعبرة عن أشكال التنوع والانقسام المجتمعي.

وردت العديد من المفاهيم التي تعبر عن التنوع الاجتماعي فمثلا أطلق **هاري إكشتاين Harry Eckstein** على خاصية التنوع الاجتماعي عبارة **"الانقسامات القطاعية"** ورأى بأنّها توجد حيث ترتبط الانقسامات السياسية ارتباطا وثيقا بخطوط التباينات الاجتماعية القائمة موضوعياً ولاسيما تلك البارزة في مجتمع معين .[1] وتفرض تلك التمايزات وفقاً لإكشتاين اختلافات في الرؤى والمواقف السياسية، حيث تعبّر عن ذواتها في الهويات الثقافية، والاعتقادات الدّينية والتّجمعات الإثنية، والأنظمة السياسية وغيرها من التنظيمات الاجتماعية بحيث تتكوّن الجماعة الاجتماعية ويتآزر أعضاؤها استنادا إلى تلك التباينات.

أما المفكر **كليفورد غيرتز Clifford Geertz** فأطلق على التنوع الاجتماعي تسمية **"الولاءات الأولية"** والتي ربما كانت تستند إلى اللغة، الدّين، العرف، المنطقة، العرق، والروابط الدموية المفترضة .[2] حيث أنّه أدخل عنصر الولاء على الانتماءات كما وصفها بالأولية نظرا لأهميتها وأولويتها في تشكيل الهوية الاجتماعية للأفراد.

وهناك أيضا تعريف المفكر **ج. س. فرنيفال J.S.Furnivall** الذي يعتبر أول من صاغ مصطلح المجتمع التعددي وقصد منه المجتمع الذي يحوي اختلاطا من الشعوب ولكن من دون تداخل واندماج .[3]

والمجتمع التعددي وفقاً لفيرنيفال يتكون من جماعات ثقافية مغلقة تشمل كل منها هوية خاصة وعبارة عن جماعات مغلقة حيث لا تلتقي تلك الجماعات إلا في السوق ولأغراض اقتصادية غير شخصية .

وقد ذهب م.ج.سميث في تطويره لمقولات فيرنيفال إلى أن وجود الاختلافات الثقافية ليس كافياً للقول بوجود التعددية، بل اشترط ضرورة أن تحتوي الاختلافات بين الجماعات على اختلافات في المؤسسات

---

[1] آرنت ليبهارت، **الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**. ترجمة: زينة حسني، الطبعة الأولى، بغداد : معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص15.

[2] **المرجع نفسه**، ص 34.

[3] **المرجع نفسه**، ص 35.

التعليمية، الدينية، الاقتصادية، والسياسية، وأن تؤدي تلك الاختلافات إلى حدوث تعارض بين الجماعات مع بعضها البعض على نحو يمنع وحدة المجتمع إلا من خلال القسر والإكراه.[1]

يمكن القول أن التنوع الاجتماعي يتمثل في وجود انتماءات مختلفة في الهوية داخل المجتمع، قد تكون تلك الاختلافات على أساس الدين، أو العرق أو اللغة، يتجلى هذا الانقسام بدوره في أشكال وأنماط مختلفة من العلاقات التي قد تتخذ نمطاً صراعيا أو تعايشيا.

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لنشأة الدولة – الأمة

تتشكل أغلب الدول من جماعات اجتماعية متباينة في الانتماءات العرقية واللغوية والدينية، وتعتبر تلك الانتماءات سابقة في وجودها وسلطتها على وجود الدولة في شكلها ومؤسساتها الحديثة، حيث سبق نشوء الدولة بمفهومها الحديث أنواع أخرى من التنظيم السياسي مثل القبائل، الأنظمة الإقطاعية، إمبراطوريات، وكان نشوء مثل هذه الأشكال من التنظيم مرتبط بتأثير التباينات الهوياتية، فقد كانت الكيانات القديمة تتميز بأسلوب حياة منظم حول محور الهوية والولاء لها، بحكم كونها الأساس الذي يقوم عليه التنظيم الاجتماعي. ثم اكتسبت الفكرة عنصرا جديدا وهو الطابع الاقليمي- العاطفي المتمثل في "الوطن" Patris الذي يشير إلى أرض الآباء والأجداد عند اليونان أو "الموطن" Patria عند الرومان، ومن هنا اختلفت المصطلحات المشار بها إلى هذه التنظيمات، فقد عبر الاغريق عن التنظيم السياسي السائد في تلك الفترة بـ"المدينة" في كلمة polis، وعبر الرومان عنها بـ"الجمهورية" في كلمة Civitas أو Respublica .

غير أن نشأة الدولة الحديثة في القرن السابع عشر أكسب ظاهرة الاختلاف والتنوع المجتمعي أبعادا مهمة بفعل اقترانها بمفهوم "الأمة"*. ويعتبر التمييز بين متغير ديمقراطي مدني، ومتغير قومي (إثني) هو جوهر تباين الآراء حول الأسس المعتمدة لتفسير ظاهرة الدولة ـ الأمة، وأبرز هذه التفسيرات ترجع للمدرستين المدرسة الألمانية والمدرسة الفرنسية. ويعود بروز هذين الاتجاهين إلى النزاع الألماني - الفرنسي حول إقليم "الألزاس" الذي كان إقليما ألمانياً، استولت عليه فرنسا إثر معاهدة ويستفاليا، وفي ظلّ النّزاع بين الدولتين حول أحقية كل طرف بالإقليم اشتدت المناقشات بين المفكرين الألمان والفرنسيين متأثرين بنزاع الدولتين.[2] ويتضمن جوهر الاتجاهين ما يلي :

أ- المدرسة الفرنسية

تستمد النظرية الفرنسية تصورها في نشأة الدولة – الأمة من أفكار القوى السياسية الليبرالية والتنويرية التي كانت تهدف إلى تقليص سلطات الحكم المطلق دستوريا ثم اتجه النضال لإقرار الحقوق الطبيعية، وقد كانت هذه المبادئ أهم الخلفيات التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية عام 1879 والتي تعتبر البداية الفعلية للربط بين مصطلح الدولة والأمة، وأهم محطة في تبلور الشعور القومي في أوروبا، حيث لم يكن هناك من صلة بين المفهومين قبل الثورة الفرنسية وقد شكل الربط بين هذين العنصرين في مفهوم واحد الحقيقة الجوهرية التي دشنت منذ هذا الحدث تاريخ الدولة- الأمة، وأصبح هذا المفهوم مستنداً إلى التباينات الثقافية واللغوية والعرقية للتعبير عن الدولة، ووفقا للتجربة الفرنسية فإن الدولة ـ الأمة قد نشأت من خلال عملية تكون ديمقراطي مدني للأمة، حيث يتم في هذه النظرية التأكيد على دور الدولة في صنع الأمة، وتعود جذور هذه النظرية إلى مبادئ

[1] جابر سعيد عوض، **مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي**. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993، ص ص 7، 8.

* يعتبر مفهوم الأمة مفهوماً نسبياً بالنظر إلى اختلاف التعريفات التي وردت حوله، ففي الأصل اشتق مصطلح الأمة من المفردة الاغريقيةNation وهي مشتقة من المفردة natus والتي تعني علاقة دموية مشتركة، وبذلك يتقاطع مصطلح الأمة مع مفهوم العرقية. وقد استعمل الكاتب الروماني تاسيتوس كلمة الأمة natis بمعنى قبيلة أو مجتمع ينتمي إلى أصل واحد. وهو ما كانت تدل عليه الكلمة الاغريقية Ethnos غير أن الدراسات الحديثة تفرق بين كلمة Nation "الأمة" وكلمة Ethnie"إثنية" حيث تقف الأمة في موقع وسط بين المستوى الأدنى الذي تمثله القبائل والعشائر، والمستوى الأعلى الذي تمثله الحضارة والتي تتألف من عدة أمم.

[2] حسام الدين علي مجيد، **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر – جدلية الاندماج والتنوع**. بيروت: الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص55.

"نظريات العقد الاجتماعي، في نشأة الدولة ومبدئها القائم على منح الأفراد الموقع الأول في تكوين الدولة من خلال التعاقد بينهم. والذي تم تجسيده في مبدأ "الرغبة في العيش المشترك".

عملت الثورة الفرنسية التي قامت كرد فعل للاستبداد السياسي على إقرار عدد من المبادئ الهامة في مجال حقوق الإنسان في تصريح (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) الذي أكد على مبدأ سيادة الأمة، وبذلك حلت شرعية الأمة محل الشرعية الملكية كحق إلهي، ومن خلال المبادئ التي تم إقرارها والمتصلة بحق تقرير المصير والذي تم الربط بينه وبين مبدأ "القوميات".[1] وبذلك يكون تشكيل الدولة – الأمة خلال عملية تكون ديمقراطي مدني.

ب- المدرسة الألمانية

تؤكد النظرية الألمانية على المتغير القومي- الإثني في بناء الدولة - الأمة وترى بأنّه من الضروري عيش الأفراد من نفس العرق أو الثقافة في دولة واحدة، فالأمة هنا هي المسؤولة عن تشكيل دولة خاصة بها أي وجوب المطابقة بين الحدود السياسية والانتماءات الاجتماعية في الدولة. بمعنى أن نشأة الأمة تكون سابقة لنشأة الدولة وبهذا يتخذ مفهوم الدولة – الأمة منحى عنصريا يتلخص في ضم أفراد الأمة الواحدة في كيان الدولة، الأمر الذي يعزز الفكرة القائلة أن القومية هي التي أوجدت العلاقة بين الدولة والأمة.[2]

تستلهم المدرسة الألمانية أفكارها من طروحات **غوتفريد فون هردر** (1744 -1803) **J**.G.Herder الذي يقترح نظرة عضوية بيولوجية للأمة تمنح الامتياز للعناصر الموضوعية الخاصة بالانتماءات والهويات ويرجع هردر بروز الدولة – الأمة من خلال سعي القومية التي تمثل فكرة التصور ضمن سلوك سياسي هدفه تكوين دولة، ويعد هذا مبدءً عملياً – دينامياً مصحوباً بالظواهر الخاصة بتعبئة سياسية متنامية ودرجة متصاعدة من التنظيم السياسي من أجل بلوغ هذا الهدف.[3] ويتم خلالها توظيف الهويات والانتماءات، لأن القادة لا يستطيعون انشاء حركات اجتماعية إلا عندما يضعون أيديهم على مشاعر التضامن أو الهوية ذات الجذور الأكثر عمقاً، بحيث تفيد سمات الجماعة في تجنيد الأفراد الداعمين للحركة القومية، مما أدى إلى نظرية شجعت وبررت التوسعية، وذلك بتحديدها للأمة انطلاقا من وقائع أو ظواهر موضوعية يمكن ملاحظتها مثل الأصل اللغة، الدين، الثقافة.

أدى الاختلاف في تفسير أصل نشوء القومية وتوظيفها سياسيا في بناء الدولة - الأمة، إلى برز أسلوبين مختلفين ومتناقضين هما: **"قومية مدنية"** تمثلها النظرية الفرنسية، و**"قومية إثنية"** تمثلها النظرية الألمانية. وبينما تلعب القومية المدنية دورا إيجابياً فالقومية العرقية تلعب دوراً سلبياً. حيث تركز القومية المدنية على تكوين الأمة ككل دون الأخذ بعين الاعتبار السلالة والدين واللغة، وبالتالي تكوين أمة متساوية الحقوق أما القومية العرقية فتعتمد على عامل الانتماء الهوياتي. انطلاقا من هذا برز الاختلاف في الممارسة السياسية الذي أدى إلى نموذجين متناقضين للدولة هما: الدولة الديمقراطية، والتي ترتكز ممارسة السلطة العامة فيها على جوهر النزعة القومية المدنية والتي تعني بناء مفهوم جديد للفرد في علاقته بالمجتمع، أي كإنسان مدني هو الفرد المواطن. أما الدول الشمولية فتسعى للمطابقة بين الدولة والمجتمع، حيث لا وجود للمجتمع إلا من خلال أجهزة الدولة، وفي هذا النموذج يتحول مفهوم المواطن إلى مفهوم الفرد التابع أو الرعية .

المطلب الثالث: المرتكزات النظرية لبناء الدولة - الأمة

سيتناول هذا المطلب المرتكزات النظرية للدولة الحديثة والأسس الفلسفية لها، في جانبها المتعلق بالأطر المرجعية للتعامل مع التنوع الاجتماعي في الدولة.

---

[1] يشير مصطلح "القومية" إلى إيديولوجية سياسية قوامها الشعور الذي يدفع إلى بناء الأمة عن طريق اعتقاد الأفراد أنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية بالانضواء في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها وأن تنظم كيانها القومي تنظيما اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً مما يحقق شخصيتها القومية.

[2] فيلاند كارستن، **الدولة القومية خلافا لارادتها : سياسة الاثنيات وأثننة السياسة "البوسنة، الهند، باكستان".** ترجمة : محمد بن جديد، دمشق، دار المدى، 2007، ص 67.

[3] **المرجع نفسه**، ص 70

أولا: المذهب الليبرالي

إنّ أي معالجة لمشكلة التنوع الاجتماع تنطوي على البحث في مبادئ الليبرالية الحديثة وأسسها الفكرية بوصفها المرجع الرئيسي لأهم السياسات المعاصرة الموضوعة للتعامل مع التنوع الاجتماعي.

مهّد انتهاء الحروب الدينية في أوروبا لبروز نتائج مهمة على الصعيد السياسي والاجتماعي، تتمثل أهمها انتشار الفكر الليبرالي الذي تبلور خلال القرن السابع عشر، حول الدعوة للحرية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الفردية واحترام مجال الفرد الخاص الذي يتمتع فيه باستقلاليته وحريته دون تدخل في شؤونه، وقد تبلورت هذه الافكار من خلال مبادئ نظريات العقد الاجتماعي، التي تعتبر أساس نشأة الاتجاه الليبرالي الذي يجعل من الحرية الفردية أساس المجتمع.[1]

لقد أكدت نظريات العقد الاجتماعي على القيمة التي يتمتع بها الفرد، أي على وجوده المباشر في علاقته بالدولة والمجتمع، لأن الفرد غاية في ذاته وما وجدت الدولة أو وجد المجتمع إلا لحمايته، ويمكن تلخيص أهم المبادئ الأساسية لليبرالية الكلاسيكية لدى مفكري العقد الاجتماعي في: مبدأ المساواة في الإمكانيات والفرص مبدأ العقلانية، مبدأ الحرية، ومبدأ الملكية الفردية. فالدولة بالنسبة لليبراليين الكلاسيكيين هي ضرورة لأنها تؤمِّن على الأقل أمن الأفراد، لكنها أيضاً مكان تجمُّع مصالح الأفراد في الجماعة السياسية. وبالتالي فإنّ الدولة الحديثة القائمة على الفلسفة الليبرالية دولة تتسم حسب ماكس فيبر بالحقوقية والعقلانية. واعتبرت أهم نتيجة لنضال القوى السياسية الليبرالية بهدف إقرار الحقوق الطبيعية الأخرى هو ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي مثّل الصياغة القانونية لليبرالية العلمانية.[2]

وتتسم المبادئ التي جاء بها الفكر الليبرالي في معالجة التنوع الاجتماعي بالتركيز على قضايا العدل والمساواة بين أتباع الديانات على حد السواء، حيث عارض الليبراليون منح حقوقٍ للجماعات استنادا لانتماء الفرد لها، لاعتقادهم بأنّ منح الحقوق اعتمادا على الانتماء سيخلق بالضرورة تفاوتا بين المواطنين بتقسيمهم لفئتين (مواطنون من الدرجة الأولى ومواطنون من الدرجة الثانية). وعلى هذا الأساس نشأت فكرة المواطنة في الاتجاه الليبرالي .

غير أنّ النقاد يرون في إقرار المساواة في الحقوق بين الأفراد على مختلف انتماءاتهم تكريسا لنوع من حكم الأغلبية. لأن القرار في النظام الليبرالي يخرج من الأكثرية في التصويت دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة الأقليات وحقوقها، أو محاولة إذابة واقع الأقلية مع توجه الأغلبية لتحقيق رأي الشعب الذي سيكون بدوره رأي الأغلبية، لأن غالبا الشخص الأقوى نفوذا من الناحية السياسية يمثل تيار الأغلبية .

ثانيا: المذهب التعددي

يعتبر كل من الاتجاه التعددي والمجتمعاتي من قبيل الاتجاهات الفرعية للفكر الليبرالي التي تقع ضمن الليبرالية الاجتماعية. وترجع أصول الاتجاه التعددي إلى مفكري الاشتراكية الطوباوية في القرن التاسع عشر.

لقد برز الاتجاه التعددي في الفكر الليبرالي مع كل من **فيكو ومونتيسكيو وفون هيردر** وسعى كل منهم إلى قطع صلاته مع التقاليد الراسخة للأحادية والفردية، حيث أكدوا على أنّ الأفراد يولدون ضمن إطار مجتمعاتهم الثقافية التي تشكل شخصياتهم، وهذا الطرح أدّى إلى تناقض فكري بين الاعتقاد بالمساواة والاعتقاد بفكرة الفردية. وقد سلط الاتجاه التعددي الضوء على مشكلة حقوق الأقليات بعد بروزها في أوروبا قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى وبعدها، الأمر الذي انطبع في تطبيقات عملية في ظل عصبة الأمم مثل "حق الشعوب في تقرير مصيرها[3]."

غير أن الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية تحول من التركيز على الحقوق الجماعية إلى الاهتمام بحقوق الإنسان بضمان حقوق الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم، وهذه العودة نحو الفردية أدخلت الاتجاه التعددي

[1] حازم الببلاوي، **عن الديموقراطية الليبرالية: قضايا ومشاكل**. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق، 1993، ص10.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 15- 16.

[3] حسام الدين علي مجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص137.

في حال من الركون والتراجع لفترة من الزمن، إلى غاية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث بدأ ينتعش مرة أخرى، وبدأ الاتجاه نحو العامل الثقافي لتفسير عمليات التحديث والدمقرطة السياسية وسلوك الجماعات الإثنية، بفعل امتزاجه مع طروحات النسبية الثقافية ونظرية ما بعد الحداثة، ودار النقاش في هذه المرحلة حول الحقوق المفروض منحها للأقليات. أمّا في أواخر التسعينيات فتحول النقاش بين المجتمعاتيين ودعاة التعددية حيث أكدّ المجتمعاتيين على ضرورة حياد الدولة في التعامل مع هويات مواطنيها فيما أكد أنصار التعددية على أن الدول الديمقراطية الليبرالية دول لا حيادية من الناحية الإثنية والثقافية، خاصة إبان الحرب الباردة وازدياد الوعي بالتباين الإثني والقومي بين المكونات الاجتماعية داخل الدولة .

ومن أحدث الصيغ في النظرية التعددية هي ما يعرف بسياسات التعددية الثقافية التي تعكس الجانب التطبيقي للنظرية التعددية، ولهذه السياسة بعدين أساسيين أولهما سياسي: يتمثل في تبني المصالح الخاصة للأقليات وأخذها بعين الاعتبار عند إصدار القرارات والتشريعات، وثانيها البعد الاقتصادي: ويتجسد في إحداث التغيير في البرامج الاقتصادية ذات الصلة بالأقليات. حيث تعمل على توسيع نطاق الاعتراف والدعم للأقليات الإثنية والثقافية بغية مساعدتها في الحفاظ على هوياتها وممارساتها والتعبير عنها بحرية وتسعى إلى إيجاد أنواع أخرى من الحقوق والسلطات ذات الصلة بالاستقلال الذاتي ابتغاء الحفاظ على الثقافة المجتمعية لتلك الأقلية، مثل إنشاء مؤسسات تعليمية وثقافية واقتصادية، وسياسية وفقا للغتها ودياناتها الخاصة داخل الحدود المسموح بها من قبل السلطة[1].

وقد سعى رواد سياسات التعدد الثقافي إلى التحول من منطق الهوية القومية والدولة - الأمة التي رافقت نشوء الديمقراطيات نحو بعد عالمي تحكمه مجموعة من القوانين الدستورية، لا يتم الاعتماد فيه على مبدأ القومية الموحدة بالضرورة، وإنّما تتعدد فيه القوميات وتتفاعل وفق مبادئ معيارية وأخلاقية شاملة لا يمكن أن تُختزل في نص دستوري لدولة معينة. بحيث يفترض إعادة النظر في قضية الانتماء السياسي لدى الأفراد وإعادة النظر أيضا في المفهوم التقليدي للمواطنة القومية من خلال تفكيكه داخليا والتحول منه إلى "مواطنة عالمية" كما سماها **يورغن هابرماس**، فتكون هذه المواطنة العالمية مبنية على عدم التركيز على الحدود الجغرافية، فبدلا من الحماية المباشرة للجماعات الضعيفة من خلال التأكيد على الحقوق الخاصة بها، يتم حماية الأقليات بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق ضمان الحقوق السياسية والمدنية الأساسية لجميع الأفراد، بغض النظر عن عضويتهم في الجماعة العرقية أو الدينية أو الثقافية. ويشكل هذا أساساً للانتقال من نظام الدولة القومية إلى المواطنة العالمية.[2] وتقوم المواطنة العالمية على أربعة مبادئ ذكرهم هابرماس وتتمثل في : "الحقوق والواجبات، المشاركة السياسية، الهوية، الاعتراف."

غير أن تشجيع المذهب التعددي لاعتبار "الجماعة" اللبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع من شأنه أن يغذي الاختلافات التي قد تزدهر أكثر نظرا لسعي الأفراد إلى فهم الاختلافات وحتى تعميقها، أو صناعتها في ضوء البحث عن الخصوصية، فالتعددية التي يرافقها تمثيل مضمون لجماعات محددة تقتضي بالضرورة تحديد الفئات التي تستحق التمثيل المضمون أو التي لا تستحق وتكمن قيمة التمثيل النسبي في التعامل مع كافة الجماعات الإثنية والقومية والدينية بطريقة ضمن المساواة التامة والعدالة، وبذلك تصبح الدولة ساحة لتمثيل المجتمع تمثيل ينعكس من خلاله المجتمع في الدولة.

ثالثا: الاتجاه الماركسي

تنطلق النظرية الماركسية للدولة من فكرة أن الحياة المادية للمجتمع سياسياً وثقافياً، ما هي إلا انعكاس لطريقة الإنتاج المطبقة داخل المجتمع. فبناء المؤسسات السياسية والقانونية والتابعة للمجتمع يتم تأطيرها بالبنية التحتية الاقتصادية للطبقة المسيطرة البرجوازية، فكل ما يصدر من هذه المؤسسات هو انعكاس لمصالح هذه الطبقة، وعليه فإن الدولة ومؤسساتها تستمد شرعيتها من شرعية الطبقة البرجوازية وقدرة هذه الأخيرة على

[1] حسام الدين علي مجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 165.

[2] بن شعيب بلقاسم، بوسيف ليلى، "الهوية والأقليات عند يورغن هابرماس"، **مجلة العلوم الإسلامية والحضارة**، العدد 7، فيفري 2018، ص 412.

خلق تماثل القاعدة معها من خلال قدرتها على خلق الوهم الاجتماعي بأن الدولة هي كيان تجريدي في خدمة المجتمع السياسي .

ويعتبر المبدأ الأول للاتجاه الماركسي لرائده المفكر الألماني **كارل ماركس** (1818- 1883) هو القيام على استبدال التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، بمساواة تترافق مع إشباع كامل لحاجات النّاس. وجعل المذهب الماركسي من ظاهرة الدولة ونشأتها مرحلة تاريخية من مراحل سيرورة المجتمع الرأسمالي، هذا الأخير الذي يحمل جملة من التناقضات الداخلية تمثل سبب تحلله وزواله. وتمثل ثورة طبقة العمال "البروليتاريا" التي تشكلت كطبقة في إطار صراعها ضد البرجوازية، الطبقة التي ستقضي على البرجوازية والنظام الرأسمالي. وبعد القضاء على الرأسمالية سيتلاشى مبرر وجود الدولة في ظل النظام الشيوعي الذي تهدف البروليتاريا لإقامته وفي ظل هذا الوضع تتحول طبقة العمال إلى المنظم الجديد للمجتمع بحيث يتم إلغاء الاختلافات الطبقية وأشكال الانتماء الأخرى، وبالتالي ستفقد القومية أهميتها عندما يتخلّص العمال من سيطرة الإقطاع.[1]

وتشدّد الماركسية على أنّ الثقافة تُرى دائما من خلال الارتباط مع الوسائل المادية لانتاجها والعلاقات الاجتماعية التي تحدد السلطة والسيطرة على هذه الوسائل، ويصدق ذلك على القومية والطبقة والهوية والدين فهي جميعا نتاج عملية الانتاج والظروف المادية، أي هي نتاج احتكار البرجوازية لوسائل الانتاج والسلطة السياسية، وهذه الهويات ستختفي مع بلوغ المجتمع الاشتراكي مرحلة الشيوعية، لذلك نظر الاشتراكيون إلى الهويات القومية والإثنية بمثابة معرقل سياسي لقيام الاشتراكية، وهي ليست سوى أدوات تزيد من تشظي المجتمع وتفريقه، فالاشتراكية لا تعترف بالجنسيات وإنّما بنضال العمال في سبيل بناء الاشتراكية وتحقيق مجتمع شيوعي.

ويعتبر النموذج السوفييتي المثال الأبرز الذي قام بمحاولة تطبيق مبادئ الاشتراكية الهادفة إلى تحويل الدولة نحو المجتمع الشيوعي، فبعد اندلاع الثورة البلشفية في 1917 حاول الزعماء السوفيات توحيد الشعب المتعدد الانتماءات عن طريق تقويض مقومات الهويات المحلية وخاصة الدينية، واضطهاد الشعور القومي. عن طريق انتهاج أنظمة سلطوية بهدف فرض المنطق الاشتراكي وكبت الانتماءات الأخرى. ورغم أن سياسة صهر الهويات هذه حافظت على تماسك الاتحاد السوفييتي فترة من الزمن، إلاّ أنّه سرعان ما انفجرت القوميات فيه وأدت إلى تفككه. وكشفت التجربة السوفيتية والنماذج الاشتراكية عن عجز النموذج الماركسي في مجال التكامل الوطني بين القوميات والأعراق والثقافات التي شكّلت الاتحاد السوفياني سابقاً، وبرز إخفاق سياسة القمع والإدماج القسري المؤسس على العنف الدولاتي المادي والرمزي من خلال الانهيار التدريجي للدول الاشتراكية بأوروبا الشرقية وعبر العالم منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين.

المبحث الثاني : النظريات المعاصرة لبناء الدولة – الأمة

ترتبط أهم النظريات المعاصرة لموضوع بناء الدولة - الأمة بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما شهدته من ظهور دول حديثة الاستقلال تعاني من العديد من الاختلالات والمشاكل، خاصة منها ما يتعلق بالتنوع المجتمعي، ولأنها كانت تمثل هدفاً في ظل حالة الاستقطاب الدولي خلال الحرب العالمية الثانية ظهرت أطر فكرية نظرية من طرف علماء السياسة الأمريكيين خاصة، من أجل نشر نموذج الدولة – الأمة الغربي من جهة، ومن جهة أخرى تسعى إلى جذب تلك الدول نحو معسكرها من خلال برامج سياسية ومشاريع سياسية تحمل هدفا استراتيجيا توسعياً للنظام الرأسمالي الغربي تحت شعارات تنموية سياسية واقتصادية .

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة – الأمة في نظرية التنمية السياسية

استخدمت أدبيات دراسة مفهوم **"بناء الدولة"** بمضامين مختلفة، فالمفهوم التقليدي لبناء الدولة برز بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الحرب الباردة، وتزامن مع انتشار موجات التحرر في المستعمرات، وكان يقصد بمفهوم بناء الدولة في تلك الفترة عملية إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية

[1] عصام خوري، **تاريخ الأفكار الاشتراكية**، بتاريخ: 2013.02.24 ، (22:25) على الرابط :
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=645&vid

والاجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن وصياغة الدساتير والهياكل السياسية التي تقود عملية التنمية. أما المفهوم الذي برز بعد نهاية الحرب الباردة، فقد كان يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة أو المنهارة التي كانت تتلقى مساعدات خارجية من الدول أو المنظمات الدولية لدعمها في إعادة بناء مؤسساتها السياسية وهيكلة مجتمعاتها بما يخدم استقرارها الداخلي وتحقيق الأمن والديمقراطية.[1] وفي هذا السياق حددت دراسة لحساب مؤسسة راند (RAND Corporation) أجريت عام 2003 بأن مفهوم بناء الدولة هو: " استخدام القوة المسلحة في أعقاب الصراع على أسس ثابتة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية"، وقد قارن سبع حالات تاريخية هي: ألمانيا واليابان والصومال وهايتي والبوسنة وكوسوفو وأفغانستان، وفي كل هذه الحالات تدخلت القوة العسكرية الأمريكية في أعقاب الصراع من أجل دمقرطتها.[2]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف مفهوم بناء الدولة ببناء الأمة ويعكس هذا المصطلح التجربة القومية الأمريكية، حيث تشكلت الهوية الثقافية والتاريخية إلى درجة بعيدة بتأثير المؤسسات كالمؤسسات الدستورية والديمقراطية، على النقيض من ذلك يفرق الأوربيون بين الدولة والأمة فيشيرون إلى بناء الأمة بمعنى إقامة مجتمع يرتبط أفراده بتاريخ وثقافة مشتركتين يتجاوز قدرة أية قوة خارجية على تحقيقه،[3] ويرجع هذا الاختلاف بدوره إلى فكرة الهوية القومية ودورها في نشأة الدولة، وأيهما أدت إلى بروز الأخرى، إذ تبرز التجربة الأوروبية أن القادة السياسيين قاموا بإنشاء الدولة ثم اتجهوا نحو محاولة بناء الأمة، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية نشأ وعي جمعي بالانتماء إلى الأرض والجماعة بين الذين حاربوا من أجل الاستقلال ليتم إنشاء المؤسسات السياسية لاحقاً، أما مفاهيم بناء الدولة التي لقت رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف علماء أمثال لوسيان باي وغابريال ألموند، فكان ذا صلة وثيقة بالتنافس الاستراتيجي خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، حيث عملت الولايات المتحدة على وضع مشاريع سياسية واقتصادية تنموية لاستقطاب الدول حديثة الاستقلال والمتخلفة من خلال المساعدات التي تقدمها لها، وظهر على المستوى النظري ما يدعم هذا التوجه من خلال نظريات التنمية السياسية التي يشكل مفهوم بناء الدولة وبناء الأمة أحد أهم متغيراتها التي ربطتها على وجه الخصوص بسياسات العالم النامي.

يمكن القول أن هناك اتجاهين رئيسيين في تعريف مفهوم بناء الدولة State-builduing :[4]

الاتجاه الأول: يشدد على فكرة أن بناء الدولة عملية تنموية اجتماعية – سياسية عادة ما تستغرق فترة زمنية طويلة، بحيث تتيح للمجتمعات المنقسمة والمتنوعة الولاءات أن تصبح مجتمعات موحدة متطابقة مع كيان الدولة، وقد تتم بشكل سلمي أو قسري أو بالطرقتين معا.

الاتجاه الثاني: يؤكد على أن بناء الدولة هو هدف سياسي في المقام الأول، يقوم به الفاعلون السياسيون لبلوغ هدف استراتيجي تنموي أو امبريالي بحسب ظروف وأهداف اللاعبين السياسيين سواء في داخل الدولة أو من خارجها.

وقد ميز عالم السياسة النرويجي **شتاين روكان** Stein rokkan بين مفهومي **"تكوين الدولة"** ومفهوم **"بناء الأمة"** واللذان يعبران معا عن عملية "بناء الدولة" وذلك بالإشارة إلى أنّ[5] :

المفهوم الأول هو: **"تكوين الدولة"** والذي يُعنى بخلق مؤسسات الدولة وخصوصاً الجيش والبيروقراطية ونظام الحكم .

[1] عبد الرزاق صغور، **بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص 15.

[2] حميد الهاشمي، "نظرية بناء الأمة وقابلية تطبيقها في المجتمعات غير الغربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 34، صيف 2007، ص 75.

[3] فرنسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**. ترجمة: مجاب الإمام، الطبعة الأولى، الرياض: العابيكان للنشر، 2007، ص175.

[4] حسام الدين علي مجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص ص79- 81.

[5] **المرجع نفسه**، ص 81.

المفهوم الثاني هو: **"بناء الأمة"** ويركز على صهر وتوحيد السكان حتى يصبحوا شعباً واحدا من خلال الاستناد إلى الشعور بالانتماء المشترك.

ويعتبر **روكان** أن مفهوم بناء الأمة يشير إلى عملية فرعية تحدث داخل نطاق العملية الأكبر والمتمثّلة في بناء الدولة، بحيث أن هناك علاقة عضوية - تأثير وتأثر- بين عملية تكوين الدولة وبناء الأمة، وعملية بنائهما عملية لا تمايز فيها، فالدولة والأمة تنشآن وتتطوران جنباً إلى جنب، وهو فعل بناء متزامن، حيث تقوم الدولة أثناء عملية بناء الأمة باكساب الأخيرة خصائصها، حتى تصبح الأمة صورة عن الدولة من حيث التنظيم والتماسك الداخلي، ومن جانبها تعمل الأمة وتحديدا الأكثرية على إكساب الدولة خصائصها ورموزها وهويتها.

من الناحية النظرية تمثل عملية "تكوين الدولة" و"بناء الأمة" عمليتين متكاملتين تصب كلتاهما في دائرة بناء الدولة وتتضمن هاتين العمليتين ما يلي:

1- **عملية تكوين الدولة State-formation** : هي عملية ذات منحى أفقي يعمد فيها المركز إلى بناء المؤسسات والهياكل اللازمة للسيطرة على أطراف الدولة بغية توفير عنصر الاستقرار الذي عادةً ما تتطلبه الدولة في سائر أطوار بنائها، ولاسيما في سياق عملية تكوين الدولة[1] .

تستهدف عملية تكوين الدولة إيجاد مؤسسات تلعب دورا مهما في عملية إدارة التعددية وهي المؤسسات الحكومية وتتمثل في المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقيادة والمؤسسة العسكرية والمؤسسات غير الحكومية كالأحزاب وجماعات الضغط، والجهاز الإداري، وهي تشكل جميعا جهاز الدولة الذي ينظم المجتمع السياسي ويستوعب تباياناته الثقافية والاجتماعية، وذلك نتيجة انخراط الأفراد في الوظائف الإدارية منها والعسكرية والسياسية، بحيث تصبح الدولة المشترك الوحيد ذي القدرة على توحيد الجماعات على اختلاف مطالبها وانتماءاتها الفرعية، لأنها تحتكر القوة والجاذبية الفكرية اللتين تجعلانها مالكة للقدرة على إشباع المطالب والحاجات سواءً كانت ماديةً أم معنوية[2].

وتشتمل عملية تكوين الدولة على مجموعة من المتغيرات التي تتوقف عليها قدرة الدولة أثناء عملية التكوين ويمكن تسمية هذه المتغيرات "بعوامل القدرة الاستيعابية" للدولة، ويقصد بها تلك المتغيرات التي تمكِّن الدولة من دمج الأفراد والجماعات الثقافية الموجودة بها، وهي القدرة الوظيفية، القدرة الاقتصادية، والقدرة الإيديولوجية، وتعمل الدولة على توظيف هذه المتغيرات من أجل توفير البيئة الملائمة لبناء الأمة، ولاسيما الوعي بالانتماء إلى الأمة أي الشعور والوعي القومي، وخلال عملية التفاعل بين هذه المتغيرات تتولد الهوية القومية للدولة.

فالدولة ومن خلال المنحى الأفقي لعملية "التكوين" تسعى إلى تنظيم الصراع الاجتماعي واستقرار نظامها السياسي. غير أن عملية مأسسة الدولة من خلال وضع نظام حكم معين وتحديد طبيعة السلطة، قد يفضي إلى علاقات اجتماعية إما سلمية أو تنازعية.

2- **بناء الأمة Nation-building** : هي عملية ذات منحى عمودي يتم فيها التركيز على بناء علاقة الانتماء بين الفرد والدولة، بحيث يتم فيها استيعاب الهويات الفرعية على النحو الذي يقود تدريجيا إلى إيجاد حس الانتماء الجامع تجاه الدولة، وتضطلع عملية بناء الأمة بتصنيع المشتركات، من رموز وقيم وتقاليد وأسلوب حياة، ويتم تعميم تلك المشتركات من خلال مؤسسات التعليم أو بواسطة المؤسسة العسكرية عبر اعتماد التجنيد الالزامي ثم الولوج في حروب الدولة مع أعدائها على الصعيد الخارجي، ومن خلال ذلك سيرتفع مستوى بناء الهوية القومية ليغدو عاملاً جوهرياً في زيادة فاعلية مؤسسات الدولة من حيث نيلها الشرعية اللازمة لأداء وظائفها[3].

[1] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، "نموذج الدولة – الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والتفكك"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، المجلد 2012، العدد 33 (31 جانفي2012)، ص 126.

[2] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 126.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

راجت نظرية بناء الأمة تاريخيا في مجال العلوم السياسية خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين وكان أنصارها الرئيسيون هم قادة المجتمع الأكاديمي الأميركي أمثال: **كارل دويتش Karl Deutsch وتشارلز تيللي Charles Tilly ورينارد بندكس Reinhard Bendix** وقد كانت تستخدم هذه النظرية بصورة مبدئية لوصف عمليات الاندماج الذي قادت إلى تأسيس الدولة- الأمة الحديثة من دول تقليدية متباينة.[1] وترتكز عملية بناء الأمة في المجتمعات المنقسمة على :

1- **مبدأ الاندماج:** والذي يكون بين المكونات الثقافية في الدولة، ويعتبر مبدأ الاندماج بمثابة الغاية الأهم في مشروع بناء الأمة، الذي يستهدف بناء كيانٍ سياسي يتمايز عن كافة الكيانات والجماعات المكوِّنة له. والاندماج هو العملية التي توحِّد جماعات متباينة عن بعضها ثقافياً واجتماعياً في إطار وحدة إقليمية واحدة ومن ثم انشاء هوية قومية جامعة، حيث يعمد الاندماج إلى الدفع باتجاه بناء مجتمع سياسي متناغم سياسياً وثقافياً.

غير أنه يمكن التمييز بين مدارس ونظريات مختلفة في مسألة الاندماج، فهناك الاندماج القومي الذي يتصل بتوحيد أبناء القومية الواحدة، وهناك الاندماج الوطني الذي يضم أبناء الدولة الواحدة، ويتطابق مفهوما الاندماج القومي والوطني إذا كانت الدولة تضم جماعة قومية واحدة، غير أم مفهوم الاندماجين يختلفان إذا كانت الدولة تضم مجموعات وهويات مختلفة.

بينما كان تركيز الدراسات حول الاندماج في النصف الأول من القرن العشرين على الدول ذات القومية الواحدة أو الأغلبية التي تمكنت من إلحاق الجماعات الأخرى بها، إلا أنه بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك بعض الدول الكبرى اتجهت الأبحاث إلى دراسة مسألة الاندماج في إطار تعددي، ويشتمل هذا النوع على :

- اندماج القوميات المتعددة في الكيان السياسي الواحد .
- اندماج القومية الواحدة ذات الأبعاد المتنوعة في كيانات سياسية متعددة.

وتجري عملية الاندماج في مسارات رئيسية هي: الاندماج القومي، والاندماج القيمي. ويمكن تبيان كل منها على النحو الآتي:

أ- **الاندماج القومي National Integration** : تُعنى عملية الاندماج في هذا المسار انشاء سلطة مركزية قومية تعلو الجماعات المتباينة ثقافياً، ويتم الاندماج القومي إما عن طريق التعامل مع الهويات الفرعية على أساس المساواة من أجل تحويل ولاءات الأطراف ومطامحهم نحو المركز، غير أن أحيانا تجري عملية تفرقة بين مفهومي **"الاستيعاب"** و**"الدمج"** على اعتبار أنّ الأخير يعني السعي إلى إيجاد هوية وطنية مشتركة للمجتمع والدولة، بينما يقصد بالاستيعاب إيجاد هوية ثقافية مشتركة من خلال استخدام فكرة بوتقة الصهر حيث يتم احتواء الجماعات الأقل قوة داخل الجماعة القوية، ورغم فكرة التفرقة بين المفهومين إلاّ أنّ العمليتين تتمان غالباً بشكل متلازم ما يجعل بالإمكان الحديث عنهما ضمن صياغة واحدة[2].

وتهدف سياسات الدمج والاستيعاب إلى إلغاء الاختلافات داخل الدولة. وتلجأ إليها الأكثرية خشية على انقسام الدولة وتشظيها، ويظهر نمط الاستيعاب في سياسات متعددة مثل عملية الاستيعاب الثقافي الذي يستهدف تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالمجموعة السائدة، كإلحاق أبناء الأقليات المختلفة بنظام تعليمي واحد ومناهج وأساليب تربوية واحدة، وهذه السياسة تُعرف بمفهوم الدمج الأفقي الذي يستند على مبدأ إنشاء أمة متسقة، ويشير إلى السياسات التي تهدف إلى الإقلال من الخصائص المميزة للمجموعات بطمس الخاص وفرض خصائص تمثل المجموعة المسيطرة إلى حدّ كبير، وتصبح الهوية القومية هي الولاء الوحيد الذي يعتبر شرعياً دون أي مراعاة للانتماءات الخاصة .

وقد يتخذ الاستيعاب كذلك شكل الإستيعاب المؤسسي الذي يكون عن طريق إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية، وتكمن تحديات هذا الشكل في

[1] حميد الهاشمي، "نظرية بناء الأمة وقابلية تطبيقها في المجتمعات غير الغربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 34، صيف 2007، ص 78.

[2] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق الذكر، ص 123.

تحديد الممارسات المؤسسية التي تسمح بابراز الاختلاف، بإقامة ما تقتضيه هذه المساواة من أساليب تسوية الاختلافات وليس إقصائها .

وتوجد عدّة اعتبارات فيما يتصل بفعالية سياسة الدمج والاستيعاب مثل طبيعة إدراك الجماعات لأهداف سياسات الدمج والاستيعاب، ومدى تقبلها وتجاوبها مع تلك الأساليب، فقد يؤدي إلى ردود فعل عكسية لدى الأقليات، تتمثل في انكفائها إلى هوياتها وممانعتها لفكرة الاندماج.

أما في الأنظمة غير الديمقراطية فيتخذ الاندماج القومي طبيعة قسرية وتعرف بسياسات **"الدمج القسري"** ويبرز هذا النمط عندما تسعى الأكثرية للاستحواذ على الدولة من خلال الاستعاضة عن التكامل الناجم عن المشاركة الطوعية بالدمج القسري، وقد تتخذ شكل سياسة "التطهير العرقي" والذي يعتبر من أقسى السياسات المستخدمة في هذا النمط، وتشتمل على عمليات تقتيل أو تهجير الجماعة بترحيلها عن إقليم الدولة، وغالباً ما يستخدم هذا الأسلوب أثناء الحروب الأهلية، وتهدف مثل هذه السياسات إلى بناء دول متجانسة أو الحفاظ عليها أو قد تكون رد فعل ضد إصرار الجماعات المختلفة في الوصول للسلطة. كما قد تظهر على شكل نمط هيمنة جماعة واحتكارها للسلطة وإغلاق المجال أمام الجماعات الأخرى للوصول إلى الحكم.

غير أن اتجاه الدولة نحو سياسات قسرية لفرض التناسق حتى وإن نجحت، فإنّ ذلك يعد بمثابة انتهاك للحرية الثقافية للجماعات، الأمر الذي قد يؤدي إلى تمردها على النظام ورفضها لتلك الأساليب رغبة في الحفاظ على خصوصياتها ومكانتها. وكحل أخير قد تلجأ الدولة إلى سياسة التقسيم ومنح جماعة إقليمية حق الانفصال وإعطائها الحق في تقرير المصير، غير أن هذا الخيار يعد تهديدا لوحدة الدولة، وتحديا لايديولوجيتها القومية.

ب- **الاندماج القيمي Value Integration** : يعني إيجاد حد أدنى من الاجماع على القيم والمبادئ اللازمة بغية الحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي. وقد يشتمل هذا الاجماع العام على القيم العليا ذات الصلة بالعدالة والمساواة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وتقاسم موروث مشترك، بهدف بناء أمة متسقة[1] .

ضمن هذا السياق تحديداً يصبح الاهتمام منصباً على المعايير القانونية، وكذلك شرعية إطار العمل الدستوري، والإجراءات التي ينبغي العمل بها لتحقيق القيم والأهداف الاجتماعية، وتعمل الدولة على جعل كامل مؤسساتها متاحة أمام كافة أعضاء المجتمع السياسي، للانخراط فيها على قدم المساواة بغض النظر عن اختلافاتهم من حيث المعتقد، بغية انشاء مجتمع متمدن وموحد يقع ضمن سلطان الدولة، ويعتبر مبدأ "المواطنة" العنصر الأساسي في تحقيق فكرة الاندماج القيمي من خلال اتاحته للأفراد بالانخراط في مبادئ عامة قوامها الحقوق والواجبات التي يتساوى فيها المواطنون بوصفهم أفراداً قبل أن يكونوا جماعات وهويات مختلفة.

وأهم استراتيجية في هذا الجانب هي ما يعرف بـ**"سياسات مشاركة السلطة أو اقتسام السلطة"** والتي يقصد بها ضمان مشاركة ممثلين عن جميع الفئات المهمة في صنع القرارات السياسية، وظهر الاهتمام المعاصر بمشاركة السلطة باعتبارها المبدأ الكامن وراء تنظيم الدّولة، وحل النزاعات الداخلية الناشئة عن التوزيع غير العادل للموارد بين المجموعات السكّانية أو المناطق، وهيمنة مجموعة سكانية معينة أو أكثر على المجموعات الأخرى، أو إنكار لغة الأقليّات أو ثقافتها أو ديانتها، ومعظم هذه العوامل متداخلة بشدّة في بُنى الدولة .

وتندرج في إطار سياسات مشاركة السلطة إجراءات مثل الفيدرالية والتي تتمثل في عملية اقتسام السلطة إقليميا من خلال الترتيبات الفيدرالية وأشكالها المتعددة، من خلال إقامة وحدات ثانوية إقليمية تمكِّن الطوائف المتمركزة إقليميا في ممارسة إستقلالها الذاتي، في نظام اتحادي يوحد بين كيانات منفصلة في دولة واحدة مع احتفاظ الكيانات المتحدة بهويتها الخاصة من حيث التكوين الاجتماعي والحدود الجغرافية، واللغة والثقافة والدين، إلى جانب مشاركتها في صياغة وصنع السياسات والقرارات، والقوانين الفيدرالية والمحلية، وهناك إجراء آخر يصنف ضمن حيز الإجراءات الفيدرالية ويتمثل في سياسية "الحكم الذاتي" والذي يخدم نفس المصالح التي تخدمها الفدرالية، لكن مع فروق دقيقة مختلفة، في تنظيم وتوزيع حيّز السلطة. ويشير مصطلح

[1] دانيال برمبرغ، **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر ؟.** ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي، 1998، ص 274.

الحكم الذاتي إلى مفهوم استقلالية أكبر من الفيدرالية في تسيير الشؤون الداخلية لاقليم أو منطقة ما. ويتميز هذا النمط بعدم تناسقه، أي أنه ينطبق على منطقة واحدة أو أكثر داخل الدولة، وعادة ما تطالب به المجموعات الإثنية التي تفضل عدم التدخّل في شؤونها الداخلية. ويعتبر الحكم الذاتيّ أفضل آلية لتوزيع السلطة أكثر مما هو مشاركة في السلطة كما يمكن ترتيب أوضاع الحكم الذاتي على أساس غير إقليمي في حال عدم توافر التمركز الجغرافي للسكان.

إلى جاني الفيديرالية هناك أسلوب آخر لمشاركة السلطة يتمثل في الديمقراطية التوافقية، والذي يتم اعتماده لاحتواء المطالب المتعلقة بالتمثيل في المؤسسات والمناصب العامة، وقد نشأ مفهوم الديمقراطية التوافقية وجرى تدويله بنشر مؤلفات لعالم السياسة الهولندي **آرنت ليبهارت Arend Lijphart** الذي يعرّف الديموقراطية التوافقية بأنّها: "إستراتيجية إدارة النّزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب الممثلة لكل أصناف الانتماءات داخل المجتمع المتعدد". ويتم فيها استخدام سلسلة من الأدوات لضمان مشاركة مجموعات متنوعة غير متمركزة إقليميا وغير مطالبة بالاستقلال الداخلي ولا بالحكم الذاتي .

تلتقي الأنماط الثلاثة السابقة في مشاركة السلطة، حول منح الجماعات المختلفة الانتماءات استقلالاً نسبيا، وضمان التمثيل في البرلمان، إضافة إلى تفعيل فكرة تقسيم السلطات والموارد وإدارتها بين الجماعات مع احتفاظ الجماعات بخصوصيتها وثقافتها وتجنيبها العزل والتهميش. غير أن أكثر ما يعاب على نمط مشاركة السلطة بمختلف أنواعه هو إضفاءه الطابع المؤسساتي على الهويات الإثنية، وبالتالي تأكيد تمايزها واختلافها أكثر.

الجدول رقم (1) : جدول يلخص سياسات إدارة التنوع المجتمعي

الاتجاه العام	الثقافة	الاقتصاد	السياسة
المنع (القسر)	- العزل الاجتماعي والسكني. - إمكانيات تعليمية منفصلة أو غير متساوية. - تقييد الوصول إلى التعليم الجامعي - قيود على الممارسات الدينية.	- عمالة مكرهة. - قيود على الإقامة والملكية. - قيود على مكان السكن. - قيود على تنظيمات العمل ونشاطها.	- مشاركة سياسية مقيدة أو غير موجودة. - تحريم المنظمات السياسية. - منع أو تقييد شغل المناصب الهامة.
الاستيعاب والدمج	-إندماج اجتماعي وسكني طبقا للطبقات. -تعليم إصلاحي للغة والثقافة السائدة. - سهولة الوصول للتعليم الجامعي.	-اعتمادات مالية للتطوير. -برامج صحية وترفيهية . -تدريب في العمل. - قوانين مضادة للتمييز	- حقوق مدنية وسياسية مضمونة. - تعزيز انتقائي للاحزاب السائدة والمناصب الحكومية. - مصالح مجموعات الاقليات.
سياسات التعددية	-حماية الاختلافات الثقافية والدينية. - التعليم والاعلام بعدة لغات.	- تأهيل جامعي واقتصادي للمجموعة. - تمثيل المجموعة في الوظائف الخاصة والعامة.	-مجموعة الأحزاب السياسية. -والمجموعات المستفيدة. - تمثيل المجموعات في المجالس الشرعية والإئتلافات الحاكمة .

المشاركة في السلطة	-فصل سكني واجتماعي. -مدارس واعلام منفصل. - معاهد علمية منفصلة أو تحديد أعداد المقبولين من المجموعات الكوميونية.	-الأنشطة الاقتصادية تنظم كميونيا. -الخدمات تكون داخل الإقليم . - إعداد محددة للمجموعة في الوظائف العامة والخاصة.	-الأحزاب السياسية للمجموعة والمجموعات المستفيدة. -ضمان المشاركة في جهات اتخاذ القرار. -حق الفيتو للكوميون على السياسات المؤثرة على المجموعة . - استقلال بالمنطقة أو المهام الادارية الخاصة بالخدمات العامة.

المصدر : تيد روبير جار، أقليات في خطر.ترجمة: مجدي عبد الحكيم و سامية الشامي، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995 ص 319.

إذن من الناحية النظرية أو من الناحية الواقعية لا توجد صيغة واحدة أو نموذجية لإدارة التنوع المجتمعي في سياق عملية بناء الدولة، إذ هناك صيغ مختلفة تتمايز بحسب ظروف المجتمعات ودرجة الوعي السياسي كما أن مطالب الجماعات تختلف من دولة لأخرى، وتبرز هذه الأساليب أثناء عملية بناء الدولة، وصياغة الدستور والتحولات والتغيرات السياسية.

المطلب الثاني: أزمات بناء الدولة ـ الأمة

لا تسير عملية بناء الدولة – الأمة بسلاسة دائما، بسبب ما يرافقه من أزمات عديدة تؤدي بالدولة إلى حالة من عدم الاستقرار، بفعل انبعاث الهويات العرقية والاثنية والدينية، التي قد تعيق الحفاظ على استمرارية المجتمع كما قد تعيق عملية بناء الدولة، وقد دفع ذلك في أواخر ستينيات القرن العشرين ببعض أعضاء لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس بحوث علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق تسمية أزمة **"الاندماج والهوية"** على الأزمات والمشاكل التي تعترض عملية بناء الدولة.

أولا: أزمة الاندماج

تبرز هذه الأزمة في حالة ضعف فاعلية الدولة في توظيف قدراتها المادية والفكرية في استيعاب التنوع المتنامي لجماعات المجتمع ومطالبها، بحيث أن سوء توزيع الموارد والثروات سيقود المركز ونظامه السياسي نحو فقدان الشرعية، ومن ثم بروز وضعية التنافس والتنازع ما بين المركز والأطراف للاستيلاء على الدولة، وهو ما يفضي إلى استنزاف المزيد من موارد الدولة من أجل تغليب هوية ما على الهويات الأخرى، ومثل هذا الوضع سيؤدي إلى جمود مؤسسات الدولة في تكوين الدولة وبناء الأمة، بحيث تندفع الكثير من الأقليات إلى تغليب مصالحها وهوياتها الفرعية على مصالح الأكثرية والانتماء المشترك .

كما قد تستهدف أزمة الاندماج وحدة الدولة والتي تبرز من خلال مطالبة الأقليات بالانفصال عن الدولة أو الاستقلال الذاتي، فالنِّزاعات عندما تتجاوز حداً معيناً من العنف، فإنّ إبقاء المجموعات المتصارعة ضمن كيان سياسي واحد يصبح أمرا صعباً وعندما يصل الصراع إلى حدود التصفية أو العنصرية، فإنّ أجزاء واسعة ممن هُجروا لا تستطيع العودة أو لا يكون ذلك مرغوباً فيه، وفي هذه الحالة يكون التقسيم هو الحلّ الأكثر ملاءمة.

ثانيا: أزمة الهوية

يرجع مفهوم الهُوية في الأصل إلى علم النفس، ويتعلق بالأساس الشخصي للعضوية في المجتمع السياسي وفي التناقض بين الحس في الانتماء للجماعة الذي تحدده العوامل النفسية والثقافية وبين التعريف السياسي للمجتمع . ووفقاً لمنظور لوسيان باي تحدث أزمة الهوية في سياق عملية بناء الأمة، وذلك عند اعتقاد إحدى الجماعات الثقافية بعدم الانتماء إلى الدولة ونظامها السياسي، أو في حال اعتقدت هذه الجماعة بعدم انتماء جماعة ثقافية أُخرى إلى الدولة ذاتها، فحينئذ يمكن القول بوجود أزمة الهوية[1] .

تنشأ أزمة الهوية نتيجة عدم استطاعة الدولة أداء وظائفها بصورة كاملة، أي تحويل الدولة لولاء الناس وانتماءاتهم إلى النظام السياسي المركزي بسبب تمسك بعض الجماعات بهوياتها الثقافية فينشأ عن ذلك الصراع ما بين الولاء للهويات الفرعية وبين الولاء للهوية القومية المشتركة، فكل منها يسعى للسيطرة على الدولة ومؤسساتها[2] .

ولكون الهوية قائمة في جزء رئيسي منها على اعتبارات جغرافية ذات العلاقة بإقليم الدولة، فإنَّ أزمة الهوية قد تحدث حينما تتسبب الأحداث التاريخية في انشاء حدود دولة جديدة بصورة عشوائية وتعسفية، وبذلك تستمر أزمة الهوية عندما لا تعترف الجماعات بسلطان الدولة الموجودة ضمن حدودها. فهناك بعض الدول تضم شعوباً هي أجزاء من أمة مقسمة بين العديد من الدول، ورغم عمل سياسات الدولة على دمجها إلا أنها تظل عاجزةً عن صياغة مفهومها الخاص عن الأمة، كما يتميز أفرادها وجماعاتها بازدواجية الولاء وانقسامه بين المركز والانتماء المحلي .

تشكل أزمة الهوية جزءً من أزمة الاندماج، وهذه العلاقة ناجمة أصلا عن ارتباط عملية تكوين الدولة بعملية بناء الأمة لأن تلازم بناء الأمة وتكوين الدولة لا ينطوي بالضرورة على انسجام وتناغم بل قد يتسم بالتنافر والتصادم وهي من إشكاليات التكامل الوطني (اختلال بناء الأمة).

خاتمة

رغم أن التباينات الاجتماعية هي عبارة عن ظواهر متأصلة في جل المجتمعات إلاّ أن إشكالية التنوع تكمن في آثاره وكيفية التعامل معه. وهو الأمر الذي أدى إلى بروز مجموعة من النظريات منذ بداية نشأة الدولة - الأمة، إما من أجل التنظير لشكل معين من الدولة وتبرير وجوده خاصة في الدول الغربية التي تمثل مهد ظهور نموذج الدولة - الأمة، أو من أجل منح الأسس الفكرية والفلسفية لمعالجة مشكلة التنوع إما باستيعابه ديمقراطيا أو قسريا، خاصة في المجتمعات التي تعرف مشاكل هوية وصراعات، لتأتي الصيغ المعاصرة لنظريات بناء الدولة – الأمة باعتبارها بناءً فكريا موجها نحو دول العالم النامي، من أجل محاولة اسقاط نموذج الدولة - الأمة الغربي على تلك المجتمعات ودفعها لاعتناقه، فظهر أطر تحليلية وتفسيرية نظرية خاصة بتلك المجتمعات، وأصبح مفهوم الدولة - الأمة من الناحية النظرية يقصد به بناء مؤسسات وأجهزة على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، من خلال قيام الدولة بإيجاد الوعي القومي والشعور العام بالانتماء إليها ما بين أعضاء المجتمع.

قائمة المراجع:

1- آرنت ليبهارت، **الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**. (ترجمة: زينة حسني، الطبعة الأولى، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006).

2- فيلاند كارستن، **الدولة القومية خلافا لارادتها : سياسة الاثنيات وأثننة السياسة: البوسنة، الهند، باكستان**. (ترجمة : محمد بن جديد، دمشق، دار المدى، 2007).

3- حازم الببلاوي، **عن الديموقراطية الليبرالية: قضايا ومشاكل**. (الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق، 1993).

[1] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 131.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 132، 133.

4- حسام الدين **علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر – جدلية الاندماج والتنوع**. (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
5- فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة: مجاب الإمام، الطبعة الأولى، الرياض: العابيكان للنشر، 2007.
6- دانيال برمبرغ، **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر ؟**. (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي، 1998).
7- حميد الهاشمي، "نظرية بناء الأمة وقابلية تطبيقها في المجتمعات غير الغربية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34، صيف 2007.
8- بن شعيب بلقاسم، بوسيف ليلى، الهوية والأقليات عند يورغن هابرماس، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 7، فيفري 2018
9- رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، "نموذج الدولة – الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والتفكك"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، المجلد 2012، العدد 33 (31 جانفي 2012)
10- جابر سعيد عوض، "مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية"، **بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي**، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993.
11- عبد الرزاق صغور، **بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.
12- عصام خوري، **تاريخ الأفكار الاشتراكية**، بتاريخ: 2013.02.24 ، (22:25) على على الرابط : http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=645&vid